

المفارقة صارخة: في فلسطين شعب يتحدى منع التجول لنصرة قضيته ورئيسه المنتخب في وجه حصار وبطش المحتل؛ وفي لبنان وسوريا سلطات لا تواجه حصاراً ولا محتلاً لكنها تتفنن في تعميم المنع حتى يطال العقول. من يراقب كثرة اللقاءات التشاورية الممتدة بين خلية حمد و مجلس النواب وعين التينة والمختارة، يظن ان الانقاذ الوطني، السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي، سيكون على أيديهم. لكن هذه اللقاءات تقف عند شأغل واحد: إلقاء التهم و التخوين في وجه التيارات المعارضة، وهي منذورة للدفاع المستشرس عن الهيمنة السورية على لبنان.

لمواجهة المخاطر، يفترض سورياً ولبنانياً محاذرة التشدد واحلال الانفتاح السياسي، الداخلي والخارجي، مكان نزعة الانغلاق المتفاقمة:

- ضرب الحريات الاعلامية و الحريات العامة، أساس وطننا، والعنصر الأكبر للاستقرار السياسي بعد أن فقدنا الاستقرار الاجتماعي.

- قانون انتخاب لبنان دائرة واحدة، وبنظام أكثرّي، يضمن استبدالاً تاماً للانتخاب بالتعيين. فمئذ 1992 والدائرة الواحدة سيف مسلط على اللبنانيين ، اعتادت اجهزة الحكم المتعاقبة ان تلوح به بين حين وآخر متجاوزة اتفاق الطائف.

- اتهامات توجه الى كل من اشترك في مؤتمر او حفلة خطابية خارج البلد او داخله، وهذا تشجيع رسمي لاستعداد جماعة على جماعة.

- فتح ملفات قضائية منسية لاهداف سياسية.

اذا كانت سوريا معنية حقاً بمشروع القانون الموجه ضدها في الكونغرس الاميركي، وهي في المناسبة لا تبدو كذلك الا في لبنان، فالحل ليس باطباق ابواب السجن. فسوريا مطمئنة الى ان ادارة بوش لا تضمّر لها الشر، بعد ما وصلها من شهادات علانية على تعاونها الامني و السياسي. فتحت ستار القانون يقوم العرابون بمخالفة القانون والمساس بالدستور وبحقوق الانسان والمجتمع، ضمن سلسلة طويلة من الانتهاكات والتعديت على الحرية والديمقراطية ولقمة العيش.

نحن سنواجهه، ولن نخضع لمحاولات كم الأفواه وإسكات الضمير وقتل الحرية، ولن نسكت أمام المشروعين الاقتصادي والأمني وعسكرة النظام
معركتنا طويلة طالما الحرية والديمقراطية والسيادة ولقمة العيش في خطر.

مجموعة بلا حدود